

شيء ما يجري إعداده لمصفاة البترول الوحيدة في الأردن

شاكر رفايعه
إعلامي أردني



النفي الرسمي، لا يزال الأردنيون يتحدثون عن خطة لبيع حصة الحكومة في المصفاة أو مؤامرة أو صفقة خلف الكواليس. ووصل القلق على مستقبل المصفاة إلى حد اتهام الحكومة باتباع "أجندة خارجية" ضد المصفاة، على حد تعبير المسؤول النقابي عن العاملين في قطاع البتروكيماويات. في مقدمات موجة الخصخصة وتفكيك أملاك الدولة التي اجتاحت القطاع العام في الأردن وأخر تسعينات القرن الماضي وما بعدها، كانت المؤسسات الخدمية العامة من كهرباء ومياه واتصالات تتعرض لهجمات في الإعلام وانتقادات ومحاولات للتقليل من جودة منتجاتها. وكل هذا كان يساق كمبرر لانسحاب الحكومة منها وتحويلها إلى شركات ثم بيع أسهمها. ويذكر الكثير من الأردنيين كيف انخفضت سوية الخدمات الأساسية قبل تنفيذ مشاريع الخصخصة ثم تصاعدت أسعار الكهرباء والمياه والاتصالات إلى أضعاف مضاعفة في أعقاب التخلي عن الملكيات الحكومية وساد شعور انذاك بأن الحكومة "باعت الناس" للمستثمرين.

لم يكن أحد قط في طمانينة إلى أن صفقات الخصخصة الضخمة تلك تمت كلها فوق الطاولة. وفي ظل الانتقادات الحكومية المباشرة لاداء مصفاة البترول، من حق الناس أن تدافع عن المصفاة باعتبارها أحد مقدرات المملكة.

مفارقة أخرى صاحبت السجال الذي دار بين الوزيرة هالة زواتي ومدير المصفاة عبد الكريم العلاوين، وأضاعت جانباً من التعامل الحكومي مع التلوث عموماً وفي قطاع المحروقات بصفة خاصة، حين دخل وزير سابق للبيئة على خط الخلاف وهاجم المصفاة بسلسلة من المنشورات على فيسبوك تدافع عن وزيرة الطاقة.

الوزير السابق خالد الإيراني، الذي تولى أكثر من مرة حقيبة البيئة وبالتالي كان المسؤول الأول عن مكافحة التلوث في الأردن، اعتبر أن المصفاة "ملوثة للوطن" وأن الحكومات "لعلتها كثيراً" فيما مضى، مطالباً بإيها بالتوقف عن التكرير أو إنتاج مشتقات مطابقة للمواصفات، وهو ما يتعذر أو يستحيل تحقيقه في الوقت الراهن.

ثمة حالة من الاستغراب إزاء الجدل بين زواتي والعلاوين حول الديون والتلوث وتساؤلات عن جدواه، ما دامت الحكومة لا تستطيع إنهاء ما يحلو لها تسميته بـ"الإعفاء" الذي هو في الواقع ترخيص للتلوث.

إلغاء "الإعفاء" يعني توقف التكرير في المصفاة التي تلي حوالي 40 في المئة من الطلب على المشتقات النفطية في السوق الأردنية وكل احتياجات الغاز المنزلي في المملكة التي تستورد حوالي 95 في المئة من طاقتها. هذه الفجوة التسويقية الواسعة لن تستوعبها السوق ولا تحتلها الحكومة وهي ليست في وارد إلغاء الإعفاء.

لكنها أيضاً متأخرة عن سداد 360 مليون دينار (أكثر قليلاً من نصف مليار دولار) تريبها المصفاة لتنفيذ مشروع التوسعة الذي تعول عليه لإنهاء هذه الحالة الاستثنائية والعودة إلى الالتزام بالمواصفات.

الحكومة التي تنظم قطاع الطاقة انقدت مخالفة المواصفات في المحروقات التي تنتجها المصفاة. في الواقع هذا الانتقاد ينبغي أن توجهه الحكومة إلى نفسها أو تبادر إلى مساعدة المصفاة على استكمال مشروع التوسعة وتحسين جودة المنتجات النفطية.

انضم "أبو مازن" إلى نادي الرؤساء العرب الدكتاتوريين من ذوي الطبيعة الانقلابية، علماً وأنه كان مفترضا أن يكون أفضل من ذلك بكثير. قد يكون ذلك مفهوماً، نظراً إلى أن شخصاً عظيماً مثل "المجاهد الأكبر" الرئيس الحبيب بورقيبة لم يشدّ عن هذه القاعدة على الرغم من أنه كان رجلاً استثنائياً، بكل المقاييس، مقارنة مع عدد كبير من الزعماء العرب في تونس وخارج تونس. فمعمر القذافي، على سبيل المثال وليس الحصر، بقي 42 عاماً في السلطة تفنّن خلالها في إقفار الليبيين. لم يخرج منها إلا جثة هامدة. كانت ليبيا كلها ملكه بكل ما تمتلك من ثروات وبشر. مازال الليبيون يترحمون على النظام الملكي

العرب



«أبو مازن» الذي تذوق السلطة

عندما يتبين أن السلطة الوطنية أخطت في معظم الأحيان، خصوصاً في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة صيف العام 2005، تصرّف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تصرّف المتفرد على ما يدور في القطاع بدل الانتقال إلى هناك والانسحاب الإسرائيلي الذي استغلته "حماس" إلى أبعد حدود. ففعلت ذلك من أجل تحقيق هدفين. أولهما تحويل غزة إلى "إمارة إسلامية" على الطريقة الطابانية، نسبة إلى حركة طالبان الأفغانية، وثانيهما جعل غزة قاعدة للتمار الإخواني على مصر.

لم تعترض إسرائيل على تصرفات "حماس" يوماً، أكبر من خدمة أن تكون هذه الحركة بصواريخها المضحكة المبكية وملفها المسلحين واجهة الشعب الفلسطيني في العالم؛

غريب إصرار شخص كان في الماضي شخصية منفتحة تمتلك منطلقاً وواقعية على الانضمام إلى نادي الرؤساء الدكتاتوريين العرب بدل أن يلعب دوراً من خلال حركة "فتح" في إيجاد شخصية شابة وراقية تخلفه في موقع رئيس السلطة الوطنية.

يبدو أن السلطة بمثابة مرض يصيب من يتذوق طعمها حتى لو كان ذلك في فلسطين الواقعة تحت احتلال حيث يحتاج "أبو مازن" نفسه إلى التنسيق مع ضابط إسرائيلي في كل مرة يغادر فيها منزله أو يبريد السفر إلى بلد ما.

الواضح أنها حالة مرضية تصيب كبار أكثر من الصغار. من كان يتصور أن شخصاً مثل الحبيب بورقيبة، يمتلك رؤية عصرية متطورة للسلطة والمجتمع، وقع في فخها بعد تقدّمه في السن... فاضاع على تونس فرصاً ما زالت تدفع ثمنها إلى اليوم؛

الأهم من ذلك كله ليس لدى «أبو مازن» على الرغم من كل التقدير والاحترام لتاريخه، خصوصاً لدوره في الوصول إلى اتفاق أوسلو، من إنجاز يستطع أن يفخر به طوال 16 عاماً في السلطة

الذي آمن لهم الرخاء والاستقرار والطمأنينة فترة طويلة... كان لبنان في الماضي مكاناً مختلفاً، إذ كان رئيس الجمهورية فيه يخرج من قصر الرئاسة في اللحظة التي تنتهي فيها ولايته. إذا لم يخرج، كما حصل مع بشارة الخوري، أول رئيس بعد الاستقلال أصر على تجديد ولايته، كان الشارع يتفكّر بذلك. سقط بشارة الخوري في الشارع بعدما أصرت حاشيته على بقائه في الرئاسة. لهذا السبب كان هناك في لبنان، ولا يزال، رؤساء سابقون مضمون ما بقي من حياتهم في بيوتهم يتمتعون بالتفرد على الأحداث السياسية في بلدتهم وفي محيطه وفي العالم الواسع.

في العام 2006، وعد علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني وقتذاك، بأنه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية. أصدر بياناً طويلاً شرح فيه الأسباب التي تدعوه إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة، منطلقاً من ضرورة التبادل السلمي للسلطة، كانت تلك أكبر خدمة يستطيع رئيس تقديمها إلى شعبه، على الرغم من أن الإخوان المسلمين، الذين لا يؤمنون بالانتخابات سوى عندما تكون مناسبة لهم، كانوا يعدّون أنفسهم للانقضاض على السلطة والسيطرة على اليمن. فجأة، غير علي عبدالله صالح رأيه بضغظ من الحاشية بعدما اكتشف، ربما، أن ليس في استعاطه العيش خارج السلطة أو بعيداً عنها. كان يمكن أن تؤسس خطوته تلك لتقاليد سياسية جديدة في اليمن، علماً وأن ذلك ليس مضموناً في ضوء ما شهدته البلد من أحداث منذ العام 2011 من جهة والرؤية التي أظهرها تنظيم الإخوان الذي يمتلك شبقاً ليس بعده شبق إلى السلطة.

لم يخرج صدام حسين من الرئاسة إلا بعدما اقتلعه الأميركيون منها. لا يزال بشار الأسد مصرّاً على أن يكون رئيساً على سلطة ورثها عن والده الذي نفذ انقلابه في العام 1970، رفضاً أن يأخذ في الاعتبار أنه لم يبق شيء من سوريا التي عرفناها.

هل اضاع "أبو مازن" فرصاً من خلفه لياسر عرفات الذي توفي في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 2004؟ الإكيد أنه يمكن خوض نقاش طويل في هذا المجال، خصوصاً

الذي آمن لهم الرخاء والاستقرار والطمأنينة فترة طويلة... كان لبنان في الماضي مكاناً مختلفاً، إذ كان رئيس الجمهورية فيه يخرج من قصر الرئاسة في اللحظة التي تنتهي فيها ولايته. إذا لم يخرج، كما حصل مع بشارة الخوري، أول رئيس بعد الاستقلال أصر على تجديد ولايته، كان الشارع يتفكّر بذلك. سقط بشارة الخوري في الشارع بعدما أصرت حاشيته على بقائه في الرئاسة. لهذا السبب كان هناك في لبنان، ولا يزال، رؤساء سابقون مضمون ما بقي من حياتهم في بيوتهم يتمتعون بالتفرد على الأحداث السياسية في بلدتهم وفي محيطه وفي العالم الواسع.

في العام 2006، وعد علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني وقتذاك، بأنه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية. أصدر بياناً طويلاً شرح فيه الأسباب التي تدعوه إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة، منطلقاً من ضرورة التبادل السلمي للسلطة، كانت تلك أكبر خدمة يستطيع رئيس تقديمها إلى شعبه، على الرغم من أن الإخوان المسلمين، الذين لا يؤمنون بالانتخابات سوى عندما تكون مناسبة لهم، كانوا يعدّون أنفسهم للانقضاض على السلطة والسيطرة على اليمن. فجأة، غير علي عبدالله صالح رأيه بضغظ من الحاشية بعدما اكتشف، ربما، أن ليس في استعاطه العيش خارج السلطة أو بعيداً عنها. كان يمكن أن تؤسس خطوته تلك لتقاليد سياسية جديدة في اليمن، علماً وأن ذلك ليس مضموناً في ضوء ما شهدته البلد من أحداث منذ العام 2011 من جهة والرؤية التي أظهرها تنظيم الإخوان الذي يمتلك شبقاً ليس بعده شبق إلى السلطة.

لم يخرج صدام حسين من الرئاسة إلا بعدما اقتلعه الأميركيون منها. لا يزال بشار الأسد مصرّاً على أن يكون رئيساً على سلطة ورثها عن والده الذي نفذ انقلابه في العام 1970، رفضاً أن يأخذ في الاعتبار أنه لم يبق شيء من سوريا التي عرفناها.

هل اضاع "أبو مازن" فرصاً من خلفه لياسر عرفات الذي توفي في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 2004؟ الإكيد أنه يمكن خوض نقاش طويل في هذا المجال، خصوصاً

الذي آمن لهم الرخاء والاستقرار والطمأنينة فترة طويلة... كان لبنان في الماضي مكاناً مختلفاً، إذ كان رئيس الجمهورية فيه يخرج من قصر الرئاسة في اللحظة التي تنتهي فيها ولايته. إذا لم يخرج، كما حصل مع بشارة الخوري، أول رئيس بعد الاستقلال أصر على تجديد ولايته، كان الشارع يتفكّر بذلك. سقط بشارة الخوري في الشارع بعدما أصرت حاشيته على بقائه في الرئاسة. لهذا السبب كان هناك في لبنان، ولا يزال، رؤساء سابقون مضمون ما بقي من حياتهم في بيوتهم يتمتعون بالتفرد على الأحداث السياسية في بلدتهم وفي محيطه وفي العالم الواسع.

في العام 2006، وعد علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني وقتذاك، بأنه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية. أصدر بياناً طويلاً شرح فيه الأسباب التي تدعوه إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة، منطلقاً من ضرورة التبادل السلمي للسلطة، كانت تلك أكبر خدمة يستطيع رئيس تقديمها إلى شعبه، على الرغم من أن الإخوان المسلمين، الذين لا يؤمنون بالانتخابات سوى عندما تكون مناسبة لهم، كانوا يعدّون أنفسهم للانقضاض على السلطة والسيطرة على اليمن. فجأة، غير علي عبدالله صالح رأيه بضغظ من الحاشية بعدما اكتشف، ربما، أن ليس في استعاطه العيش خارج السلطة أو بعيداً عنها. كان يمكن أن تؤسس خطوته تلك لتقاليد سياسية جديدة في اليمن، علماً وأن ذلك ليس مضموناً في ضوء ما شهدته البلد من أحداث منذ العام 2011 من جهة والرؤية التي أظهرها تنظيم الإخوان الذي يمتلك شبقاً ليس بعده شبق إلى السلطة.

لم يخرج صدام حسين من الرئاسة إلا بعدما اقتلعه الأميركيون منها. لا يزال بشار الأسد مصرّاً على أن يكون رئيساً على سلطة ورثها عن والده الذي نفذ انقلابه في العام 1970، رفضاً أن يأخذ في الاعتبار أنه لم يبق شيء من سوريا التي عرفناها.

هل اضاع "أبو مازن" فرصاً من خلفه لياسر عرفات الذي توفي في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 2004؟ الإكيد أنه يمكن خوض نقاش طويل في هذا المجال، خصوصاً

الذي آمن لهم الرخاء والاستقرار والطمأنينة فترة طويلة... كان لبنان في الماضي مكاناً مختلفاً، إذ كان رئيس الجمهورية فيه يخرج من قصر الرئاسة في اللحظة التي تنتهي فيها ولايته. إذا لم يخرج، كما حصل مع بشارة الخوري، أول رئيس بعد الاستقلال أصر على تجديد ولايته، كان الشارع يتفكّر بذلك. سقط بشارة الخوري في الشارع بعدما أصرت حاشيته على بقائه في الرئاسة. لهذا السبب كان هناك في لبنان، ولا يزال، رؤساء سابقون مضمون ما بقي من حياتهم في بيوتهم يتمتعون بالتفرد على الأحداث السياسية في بلدتهم وفي محيطه وفي العالم الواسع.

في العام 2006، وعد علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني وقتذاك، بأنه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية. أصدر بياناً طويلاً شرح فيه الأسباب التي تدعوه إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة، منطلقاً من ضرورة التبادل السلمي للسلطة، كانت تلك أكبر خدمة يستطيع رئيس تقديمها إلى شعبه، على الرغم من أن الإخوان المسلمين، الذين لا يؤمنون بالانتخابات سوى عندما تكون مناسبة لهم، كانوا يعدّون أنفسهم للانقضاض على السلطة والسيطرة على اليمن. فجأة، غير علي عبدالله صالح رأيه بضغظ من الحاشية بعدما اكتشف، ربما، أن ليس في استعاطه العيش خارج السلطة أو بعيداً عنها. كان يمكن أن تؤسس خطوته تلك لتقاليد سياسية جديدة في اليمن، علماً وأن ذلك ليس مضموناً في ضوء ما شهدته البلد من أحداث منذ العام 2011 من جهة والرؤية التي أظهرها تنظيم الإخوان الذي يمتلك شبقاً ليس بعده شبق إلى السلطة.

